



دبلوم الشؤون الدولية والدبلوماسية

أسباب فشل مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية

بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالبة

م. ريم ثابت بدر

إشراف الدكتور

إبراهيم دراجي

العام ٢٠١٠

محتويات البحث

الصفحة	العنوان
٣	مقدمة
٤	تساؤلات مرتبطة (مشكلة البحث)
٥	فرضية البحث
٥	منهج البحث
٦	مخطط البحث
٦	لمحة عن تاريخ مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية
٨	أهم أسباب فشل مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية
٨	مسألة التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧
١١	الدور الإقليمي الذي تلعبه سورية في المنطقة
١٤	الوضع الداخلي في إسرائيل
١٧	دور الوسيط في المفاوضات
٢٠	النتائج والمقترحات
٢٢	المراجع

مقدمة

تحدد الدولة الحديثة وفق مقومات جغرافية وتاريخية وثقافية وسياسية، وغالباً ما تتداخل هذه العوامل لتصنع السياسة الخارجية لبلد ما.

لكن سورية، ذات الإرث التاريخي العريق والفريد، لم تكن لها في كثير من الأحيان أن تختار بذاتها سياستها الخارجية، ففضلاً عن وقوعها في المجال الحيوي لنزاع الأحلاف الدولية والاستعمارية التاريخية، فإنها بموقعها التاريخي وزخمها الثقافي والديني حكم عليها أن تقع فريسة للمحاور العربية أيضاً في فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، بين محور سعودي مصري وآخر عراقي أردني، كل يسعى لخطب ودها والتأثير في قرارها.

و فوق ذلك كله، أتى تأسيس "دولة إسرائيل" في أيار ١٩٤٨ ليجعل الاستقلال السوري الناشئ مضطرب الحدود وغير واضح المعالم ومتوجساً باستمرار من عدوٍ بدا في البداية أنه غير مكترث به لكنه أصبح بعد حرب ١٩٤٨ ثم حرب ١٩٦٧ حقيقة مؤلمة، ولاسيما أنه أصبح ينتقص جزءاً من الأرض السورية التي ما لبثت أن تحولت إلى رمز وطني لا بد من استعادته.

وتمت عملية إعادة بناء السياسة الخارجية السورية وفق صراعها مع "الكيان الصهيوني" حرباً أو سلاماً، وتم ترتيب الأولويات السورية وفق هذه السياسة، فالتحالفات الدولية يتم الدخول فيها أو الحوار معها بناءً على قربها أو بعدها من هذا "العدو" كالعلاقة مع الاتحاد السوفياتي سابقاً، والتوازنات والمحاور الإقليمية يجري تأليفها لمواجهة هذا "العدو التاريخي" أيضاً كتشكيل جبهة الصمود والتصدي عقب توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد، لذلك يصح القول إن السياسة الخارجية السورية تتحدد وفق الموقف من "إسرائيل" وموقف العالم منها.

وبالرغم من أنه في زمنٍ مضى كانت التسوية مع الفلسطينيين جد مهمة وضرورية لإسرائيل، بالنسبة لوضعها الداخلي ولتحسين صورتها الخارجية، ولفتح أبواب العالم العربي، فقد ثبت أن ذلك لم يكن كافياً، فالتسوية الإقليمية لا يمكن أن تتم من دون سورية أو موافقتها، بحكم وضعها الإستراتيجي الجغرافي، ومكانتها على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي.

حيث أن إسرائيل تتوخى من سلامها مع سوريا إيجاد بيئة إقليمية أكثر أمناً، بمعنى أنها تأمل أن تؤدي نتائج التسوية مع سوريا إلى تخفيف أو تخفيف علاقات سوريا مع كل من إيران وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، ولكن الخلاف في إسرائيل كان دائر حول الثمن الذي

تستطيع إسرائيل أن تدفعه مقابل السلام مع سوريا ومدى جديتها في عقد اتفاقية السلام دون أن تتصدع تحالفاتها السياسية الداخلية الهشة، وليس حول تقويم الدور السوري الحاسم في تثبيت توازنات المنطقة.

١. تساؤلات مرتبطة (مشكلة البحث):

تتميز العملية التفاوضية بين الجانبين السوري والإسرائيلي، بأنها تنطلق من نقطة النهاية، أي أنها حددت الهدف مسبقاً (وهو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان) وتركت التفاصيل للمفاوضات.

والميزة الثانية، أنها تتم على رزمة قضايا فيما اتفاق كامل أو لا اتفاق، أما الميزة الثالثة فهي أن النزاع يتم على ترتيبات العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي وضمانات الأمن والجدول الزمني.

الميزة الرابعة هي أن الطرفين يعرفان مسبقاً ما يجب عليهما عمله لإنهاء حال الحرب والشروع في تأسيس علاقات عادية بينهما، بمعنى أن كلا منهما يعرف مسبقاً الثمن الذي يجب عليه دفعه، فإسرائيل تدرك أن ثمن السلام مع سوريا يتلخص في انسحابها من كامل هضبة الجولان، وتدرك سوريا في المقابل أن إسرائيل تريد علاقات سلام كاملة معها، وعدم الممانعة في علاقات التطبيع والتعاون الشرق أوسطي.

ولكن بالرغم من الميزات السابقة ومن أن مختلف المؤشرات والتلميحات أفادت بأن عملية التسوية السورية الإسرائيلية ستكون صعبة ولكن ليس من المتوقع أن تكون معقدة أو طويلة، إذا سارت الأمور بشكل هادئ في المنطقة خصوصاً وأن المفاوضات التي جرت بين هذين الجانبين في عهد باراك عام ١٩٩٩ تم فيها الاتفاق على ٨٠% من المواضيع، فلماذا فشلت مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية في الوصول إلى اتفاق واضح على عملية السلام بين الطرفين؟

وإذا كانت العملية التفاوضية بين سوريا وإسرائيل على هذه الدرجة من الوضوح، وحتى التوافق في معظم المسائل، فلم لم تأخذ طريقها إلى محطة التسوية؟ وهل يمكن إحالة هذا السؤال إلى البيئة السياسية المحيطة بالصراع على الشرق الأوسط، وإلى تطورات الأوضاع على الصعيدين الدولي والإقليمي والداخلي في كل من سوريا وإسرائيل؟

٢. فرضية البحث:

عند الحديث عن مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية تستوقفنا الكثير من النقاط الهامة التي تشغل الطرفين والتي كانت أعاقَت الوصول إلى اتفاقية سلام، ونذكر منها:

- هل توفر اتفاقية سلام مع سوريا إجابة للمشاكل الأمنية الإسرائيلية المركزية الآنية؟
- هل سوريا مستعدة وقادرة على دفع ثمن ما يترتب على اتفاقية السلام في ما يخص علاقاتها الثنائية مع إسرائيل، خاصة تلك المتعلقة بالاعتراف، وإقامة علاقات دبلوماسية، وتبادل السفارات، وخلق علاقات طبيعية بين البلدين؟
- هل سوريا مستعدة لتغيير دورها وسياستها الإقليمية في المنطقة، وفي مقدمة ذلك فك تحالفها مع إيران وحزب الله وحماس وتفكيك المحور الإيراني-السوري والخروج منه؟
- ما هو تأثير إحياء المسار السوري-الإسرائيلي على المسار الفلسطيني وعلى الوضع في لبنان والعراق؟

ومن خلال هذا البحث سيتم مناقشة أهم أسباب فشل مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية والتي تتلخص فيما يلي:

١. مسألة التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.
٢. الدور الإقليمي الذي تلعبه سورية في المنطقة.
٣. الوضع الداخلي في إسرائيل.
٤. دور الوسيط في المفاوضات.

٣. منهج البحث:

منهج تاريخي وصفي يقوم على سرد وقائع تاريخية، علماً أنه لا يكتفي بسرد الوقائع التاريخية وإنما يتعين تحليلها بصورة علمية من خلال اتباع معطيات المنهج التحليلي بغرض توقع ما يمكن حدوثه مستقبلاً من خلال الاستعانة أيضاً بمعطيات المنهج الاستقرائي.

٤. مخطط البحث:

- لمحة عن تاريخ مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية.
- أهم أسباب فشل مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية.
- مسألة التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.
- الدور الإقليمي الذي تلعبه سورية في المنطقة.
- الوضع الداخلي في إسرائيل.
- دور الوسيط في المفاوضات.
- النتائج والمقترحات.

٥. لمحة عن تاريخ مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية:

بدأت أولى جولات التفاوض بين الطرفين خلال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في ٣٠ تشرين الأول من عام ١٩٩٢ برعاية أمريكية وروسية عقب انتهاء حرب الخليج الثانية ولم تحقق الجولات الخمس الأولى من المفاوضات خلال عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني اسحق شامير أي نتائج على كل المسارات، ومن ثم عقب فوز حزب العمل في الانتخابات تم الاتفاق بين الطرفين على اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ أساساً للمفاوضات، ودخلت المفاوضات التي بلغ مجموعها أكثر من ١٢ جولة الترتيبات العملية للسلام بين الطرفين وطرحت إسرائيل معادلة "عمق الانسحاب من الجولان يتوقف على عمق السلام وطبيعته".

وفي عام ١٩٩٣ قام وزير الخارجية الأمريكية بجولات مكوكية بين سورية وإسرائيل لتجاوز الطريق المسدود الذي دخلته المفاوضات وفي ٣ آب اجتمع رابين وانتقل في اليوم التالي إلى دمشق واجتمع بالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ونقل إليه مضمون مباحثاته مع رابين وهو ما تقول سورية أنه تعهد بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران وأطلقت عليه اسم "وديعة رابين"، ومن ثم تناولت الجولات اللاحقة من المفاوضات سرعة الانسحاب من الجولان على أساس أن الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران أمر مفروغ منه حسب من وجهة نظر سورية، وفي تشرين الثاني من عام ١٩٩٤ عقدت قمة أمريكية سورية في جنيف تعهدت فيها سورية بإقامة علاقات "سلام عادية" مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان.

وفي تموز من عام ١٩٩٤ جرت محاولة جديدة لدفع المفاوضات بين الطرفين بوساطة أمريكية وانطلقت المفاوضات في واشنطن حيث التقى السفير السوري في الولايات المتحدة حينذاك وليد المعلم برئيس الأركان الإسرائيلي وقتها وزعيم حزب العمل ايهود باراك وتناولت المفاوضات الترتيبات الأمنية في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي، ولكنها انتهت إلى الفشل ورفضت سورية العودة إلى المفاوضات.

وبعد أن تدخل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وافقت سورية على استئناف المفاوضات وتوصلت في أيار ١٩٩٥ إلى اتفاق على أهداف ومبادئ وترتيبات الأمن والتي سميت "ورقة التفاهات"، ولكن رابين اغتيل في ٢٤ تشرين الأول من عام ١٩٩٥ وتولى شمعون بيريز رئاسة الحكومة خلفاً له واستؤنفت المفاوضات مجدداً في "واي بلانتيشن" وجرت جولتان في ٢٤ كانون الثاني و٢٨ شباط ١٩٩٦ وتناولت تفاصيل الانسحاب وجوهر العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين البلدين.

توقفت المفاوضات بعد وقوع عدد من الهجمات الانتحارية في شباط وآذار من ذلك العام وجرت انتخابات إسرائيلية فاز فيها حزب الليكود اليميني بزعامة بنيامين نتنياهو، وتوقفت المفاوضات بين الدولتين خلال سنوات حكم الليكود ورئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية رغم العديد من المساعي الأوروبية لإحيائها، وفي عام ١٩٩٩ عاد حزب العمل إلى الحكم وتولى رئيس الأركان السابق ايهود باراك رئاسة الحكومة بعد تقاعده من الجيش.

ومن ثم نجحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في إحياء المفاوضات مجدداً وانطلقت جولة جديدة في "شبيردزاون" في ولاية فيرجينيا الغربية بين ٣ و ٧ كانون الأول من عام ٢٠٠٠، لكن المفاوضات فشلت في النهاية مرة أخرى في الوصول إلى اتفاق نهائي.

قامت الولايات المتحدة بطرح مسودة اتفاق على الطرفين قبل مغادرتهم الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف ولتفادي الفشل وطلب باراك مزيداً من الوقت لدراسة العرض الأمريكي قبل خوض جولة مفاوضات ثانية لم تعقد أبداً، وفي آخر محاولة من قبل الرئيس كلينتون لجمع الطرفين وعقد معاهدة سلام بينهما بعدما تم تحديد نقاط الخلاف والاتفاق، اجتمع بالرئيس الأسد في ٢٦ آذار عام ٢٠٠٠ بجنيف وهو يحمل عرضاً من باراك يتضمن إبقاء شريط بعرض ٥٠٠ متر بمحاذاة نهر الأردن وشريط آخر بعرض ثمانين ياردة على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، فكان رد الأسد أن باراك لا يرغب بالسلام ورفض حتى النظر في الخرائط التي حملها معه كلينتون وفشل اللقاء لأن إسرائيل كانت تتذرع دائماً بحجج واهية لعرقلة عملية السلام.

وبعد جمود استمر ثماني سنوات، أعلنت إسرائيل وسوريا رسمياً في ٢٢-٥-٢٠٠٨ أنهما تجريان مفاوضات سلام غير مباشرة في (تركيا)، وأكدت وزارة الخارجية التركية قيام (أنقرة) بوساطة بين الطرفين، مشيرة إلى أنهما سيجريان تلك المفاوضات في أجواء انفتاح وحسن نية من أجل التوصل إلى سلام طبقاً للإطار المحدد في مؤتمر مدريد للسلام، ولكنها توقفت إثر العدوان الإسرائيلي على غزة.[1]

٦. أهم أسباب فشل مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية:

هناك قسمان أساسيان في أية اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا، يرتبط القسم الأول بالعلاقات الثنائية بين سوريا وإسرائيل مثل مسائل الحدود والمياه والترتيبات الأمنية والمناطق المنزوعة السلاح والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين والدور الإقليمي لكل من الطرفين. أما القسم الثاني فيرتبط براعية المفاوضات، الولايات المتحدة الأميركية، وعلاقتها مع سوريا وإمكانية اتفاقها معها حول دور سوريا الإقليمي عقب اتفاقية السلام من ناحية، والدعم المالي والعسكري الذي ستحصل عليه إسرائيل من أميركا إثر التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا وانسحابها من الجولان وإزالتها المستوطنات والقواعد العسكرية من ناحية أخرى.

حيث تقف أمام التوصل إلى اتفاقية سلام جملة من التحديات والعوائق سواء على صعيد العلاقات الثنائية بين سوريا وإسرائيل والحدود بينهما، أو على صعيد دور أميركا واتفاقها مع القيادة السورية حول دور سوريا الإقليمي في المنطقة، وأهم هذه العوائق والتحديات:

١. مسألة التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧:

لقد بقيت سوريا في جميع مفاوضات السلام مع إسرائيل مصرّة على مطلب استعادة كامل الجولان وفقاً لوديعة رابين ولم تتزحزح عنه قيد أنملة، ففي ٣ آب ١٩٩٣ أخبر رابين وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر "بأن إسرائيل مستعدة للانسحاب الكامل من هضبة الجولان على أساس المتطلبات الأمنية والتطبيع"، وبطلب من رابين أرسل كريستوفر هذه الرسالة إلى الأسد في اليوم التالي، كان الأسد متردداً حتى شهر تموز عام ١٩٩٤ عندما زودته إدارة بيل كلينتون بتأكيدات على أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل سيكون طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي ينص على الانسحاب إلى خط ٤ حزيران ١٩٦٧.[2]

لقد كان السوريون يعتبرون معرفة رابين ورغبته في تعريف الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ نقطة تحول هام، وتقدمت المحادثات الثلاثية في ولاية كلينتون الأولى على أساس وديعة رابين، وساهم باراك بخطوات هامة في المحادثات السورية. وبعد اغتيال رابين استمر خليفته شمعون بيريز بالمحادثات تحت شعار (الوديعة)، ولكن مثل أي مقاييس وخطوات أخرى لإقامة السلام في الشرق الأوسط وصل هذا التقدم إلى نقطة التلثم والتوقف الفعلية من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ في ولاية ننتياهو. [3]

ولكن في عام ١٩٩٧ قامت مادلين أولبرايت بزيارة الرئيس الأسد الذي قدّم لها روايته عن المفاوضات السابقة مستذكراً التزاماته بوضوح أقل بكثير من الوعود التي قدمت له، فقال إن رابين كان قد تعهد في عام ١٩٩٥ بإعادة الجولان كله إذا تمت تلبية اهتمامات إسرائيل الأمنية والمائية. وقال الأسد "أنا لا أستطيع الاتفاق على أقل من ذلك، فليس في سوريا شخص أو طفل يوافق على إقامة سلام مع أي طرف يحتفظ ولو بشبر واحد من أرضنا، ففي أي مكان في العالم يعتبر أي شخص يتنازل عن أرضه خائناً". [4]

فالأسد الراحل، كما تقول مادلين أولبرايت، لم يكن يمل من إخبارنا أنه سبح في بحيرة طبريا أيام شبابه، كان يصرّ على أن الأراضي السورية تمتد إلى ضفاف البحيرة الشرقية وإلى نهر الأردن أيضاً. وكان يعتبر رفض المساومة على الأراضي مسألة شرف أو ربما رجولة جريحة، فقد كان وزيراً للدفاع عندما خسرت سوريا مرتفعات الجولان. ولما كانت إسرائيل تعتمد على البحيرة للحصول على ٤٠% من حاجتها من المياه العذبة فقد سعى باراك للاحتفاظ بأرض كافية لضمان سيادة تامة وأمنة على الكتلتين المائيتين معاً (النهر والبحيرة). كانت مساحة الأرض المعينة صغيرة ولكن كلاً من الجانبين تشبث بموقفه. [5]

وفي لقاءات أخرى في الأمم المتحدة في نيويورك وفي البيت الأبيض ضغط الأميركيون على السوريين ليوافقوا على خمس نقاط طلب الإسرائيليون الموافقة عليها قبل المصادقة على وديعة رابين وتتضمن هذه النقاط الترتيبات الأمنية، التطبيع، تسوية قضية المياه، الانسحاب من جنوب لبنان، وجدولاً زمنياً للتطبيق، ولكن السوريون كانوا يرون بأن هذا التحرك محبط طالما أنه يجري دون ضمانات سياسية من قبل باراك للأخذ بوديعة رابين. [6]

ولقد حذر الرئيس الأسد وغيره من السوريين كلاً من دينيس روس وباراك مرات عديدة بأن سوريا لن تقبل أي شيء آخر لا يقع تحت قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ "لا شيء أقل ولا شيء أكثر". [7]

ففي عام ١٩٩٩ قابل وليد المعلم باراك في بلير هاوس وأخبره ٢٨ مرة في غضون ساعتين حول الانسحاب الإسرائيلي لحدود ٤ حزيران، وعندما سأله باراك "لم تكرر هذا" أجابه المعلم "لأنني أريد أن تنام وتحلم بهذه الحدود". [8]

لقد كان باراك يصرّ على أنه لا يجوز الاتفاق على الانسحاب إلى خط ٤ حزيران ١٩٦٧، كما أنه يجب أن تتحقق جميع المطالب الأمنية وكل ماله علاقة بمحطات الإنذار المسبق وبناء القوات والإرهاب والمياه والتطبيع والتعاون الاقتصادي كما أنه يرى أن ما هو موجود لدى الأمريكيين ليس تعهداً بل تصورات نقلها رابين إليهم، وإليهم فقط وحظّر عليهم بوضوح نقل ذلك إلى السوريين. [9]

وفي تشرين الأول عام ١٩٩٩ أعطى باراك الأولوية لانتشار مستوطنات جديدة في هضبة الجولان بدعم مادي من قبل الحكومة الإسرائيلية للحصول على قوة ضغط في المفاوضات مع السوريين وكوسيلة لضمان دعم الجناح اليميني في حكومته. [10]

ولكن لم يردع رفع باراك لسيفه العدائي ببناء المستوطنات القراء السورية للسلام، لقد رأى السوريون أن السلام مع إسرائيل ممكن فقط في ظل المبدأ الأساسي المتمثل بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان والذي يكون بتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ المستمد من القانون الدولي والذي ينص على منع استملاك أراضٍ بالقوة العسكري. [11]

وبالمحصلة فإن هناك إقرار في إسرائيل، بصورة عامة، أن الانسحاب من الجولان السوري المحتل هو ثمن التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا، ولكن رغم ذلك، تسعى إسرائيل إلى إحداث تآكل في الموقف السوري تجاه هذه المسألة عبر عدة وسائل:

○ التمييز بين حدود الرابع من حزيران والحدود الدولية بين سوريا وفلسطين التي رسمتها بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٢٣، وتبدي إسرائيل استعدادها للانسحاب إلى الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين.

○ تحاول إسرائيل أن تطرح أن حدود الرابع من حزيران غير واضحة المعالم وأن هناك حاجة إلى ترسيمها من جديد، وذلك بهدف فتح باب التفاوض على الحدود وفرض رؤيتها على سوريا في ترسيم هذه الحدود والانتقاص من المساحة التي ينبغي عليها الانسحاب منها إلى حدود الرابع من حزيران.

٢. الدور الإقليمي الذي تلعبه سورية في المنطقة:

تدرك إسرائيل وأميركا أن سوريا لن تقطع علاقاتها كلية مع إيران وحزب الله بعد توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. ولكن تشترط إسرائيل أن توقف سوريا تعاونها ودعمها لأي نشاط معاد لإسرائيل، سواء في علاقاتها مع إيران أو حزب الله أو حماس أو الجهاد. فلقد حددت إسرائيل شروطها لتوقيع سلام مع سوريا، وذلك باتفاقها مع واشنطن في مطالبة دمشق بأن تتأى بنفسها عن إيران، وأن تكف عن دعم حركة حماس، وحزب الله، وقالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية: "إن (تل أبيب) تريد العيش في سلام مع جيرانها، لكن ينبغي أن تبتعد سوريا عن علاقاتها المثيرة للمشكلات مع إيران، على حد قولها وكذلك عن دعم حماس، وحزب الله"، وأضافت في تصريحات لها: "إن المباحثات مع دمشق ستكون طويلة وصعبة". [12]

فمن وجهة نظر إسرائيل، إن اتفاقية السلام مع سوريا يجب أن تسفر عن شمولية، فالتنازلات المتخذة حيال سوريا يجب أن تنتج سلاماً ليس مع سوريا فحسب، بل ومع العالم العربي قاطبة. كما يجب أن تعزل اتفاقية السلام كل من يلجأ إلى استخدام العنف والإرهاب ضد إسرائيل وتشوه سمعته. [13]

أما عن العلاقة السورية الفلسطينية، فقد كان السوريون دائماً يطالبون بحقوق الفلسطينيين، ففي عام ١٩٩٠ عندما تمت دعوة سوريا إلى مؤتمر السلام دخل بيكر مع الأسد في عراق حول صياغة مسودة التظمينات التي طلبها الأسد فقد كان الأسد مصرّاً على أن تتضمن الرسالة شيئاً عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، كما طلب الشرع من بيكر إضافة بند إلى رسالة التظمينات يقول "القدس جزء من الأراضي المحتلة" فأجابه بيكر "أنتم تطلبون مني أكثر مما يطلبه الفلسطينيون". [14]

حيث أملت سوريا من خلال مؤتمر مدريد قبل كل شيء استرجاع الجولان إضافةً إلى تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، حيث تدرك سوريا أن تجاهل الحقوق الفلسطينية لن يحقق الاستقرار في المنطقة فالمسألة الفلسطينية ترتبط عضويّاً بكل من سوريا ولبنان والأردن لذلك يجب عدم تجاهلها أو القفز فوقها والبحث لها عن حل وفق القرارات الدولية. [15]

وفي الجولة الثالثة من مفاوضات مؤتمر مدريد عام ١٩٩٢ تخلّفت الوفود العربية عن الحضور احتجاجاً على قرار إسرائيل بإبعاد اثني عشر فلسطينياً من الأراضي المحتلة الذي أدين بقرار مجلس الأمن رقم ٧٢٦ والمطالب بعودة المنفيين. [16]

أما عن العلاقة السورية اللبنانية، فقد كان باراك يعلم بأنه إذا توصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا، فسوف تكون إسرائيل قادرة - نظراً للسيطرة السورية على لبنان - على الانسحاب من لبنان بسلام أيضاً. [17]

حيث رأت إسرائيل في توقيع اتفاقية سلام مع سورية بداية جيدة لتوقيع اتفاقية سلام مع لبنان بموجب النفوذ السوري في لبنان، فعلى المسار اللبناني-الإسرائيلي كان السؤال: هل ستحاول سوريا بجدية استعمال نفوذها من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام بين لبنان وإسرائيل؟ وهل ستجح في ذلك؟

لقد كان الاتفاق السوري الإسرائيلي مفتاحاً لمستقبل مختلف للبنان، فالاتفاق على المدى القصير يضمن انسحاباً إسرائيلياً سلمياً من لبنان وهو انسحاب لا يمكن حزب الله من الزعم بأن الفضل يعود إليه في دفع إسرائيل إلى الخروج، وذلك يجعل حزب الله أقل قوة في لبنان وبمرور الوقت سيجعل السلام بين سوريا وإسرائيل ولبنان وإسرائيل من الصعب تبرير التواجد السوري المستمر في لبنان. [18]

كما رأى باراك على غرار رابين أن اتفاقية السلام مع سوريا هي وسيلة الوقاية الفضلى من التهديدات التي تأتي من إيران والعراق، فتنحية إسرائيل عن هذين البلدين وبناء ائتلاف إقليمي مشترك ضدهما وعزلهما في المنطقة يتوقف كله على إيجاد قضية مشتركة مع سوريا. [19]

ولكن ذلك لم يخل من اتهام سوريا بدعم الإرهاب، ففي مؤتمر مدريد عام ١٩٩٢ قام يوسي بن أهارون عضو وفد التفاوض الإسرائيلي باتهام سورية بدعم منظمة حزب الله الإرهابية. [20]

وبشكل عام، يطرح الإسرائيليون المعارضون للسلام مع سوريا النقاط التالية بالنسبة إلى دور سوريا الإقليمي في المنطقة:

- إن التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا بعد انسحابها من لبنان، لن يقود إلى توقيع اتفاقية سلام مع لبنان ولا إلى نزع سلاح حزب الله. كما أن استمرار امتلاك حزب الله قوة مسلحة قوية ومدعومة من إيران ينقص كثيراً من جدوى التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا لوحدها.
- وأهم من ذلك، ليست هناك ضمانات في أن تقوم سوريا بفك تحالفها مع إيران فيما إذا تم التوصل إلى اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل، فإن علاقة كل من سوريا وإيران عميقة وممتدة في الزمن، وتستند إلى مصالح إستراتيجية تجمعهما منذ فترة طويلة، كما أنهما

يشكلان سوياً محور المقاومة والممانعة. ومن الصعب على سوريا أن تترك حليفاً تتعاظم قوته سنة بعد أخرى، وقد يصبح نووياً في المستقبل المنظور. [21]

– العملية السلمية واستئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل تساعد سوريا على الخروج من عزلتها وتمنحها حصانة ضد الضغوطات المختلفة، فهناك سياسة أميركية تتبنى حصار سوريا منذ سنوات، وقد سار الغرب وبعض الدول في المنطقة وراء هذه السياسة. علاوة على ذلك، لا تستطيع سوريا في المستقبل المنظور شن حرب على إسرائيل لاستعادة الجولان بالقوة العسكرية. [21]

بينما يطرح المؤيدون لوجهة النظر الداعية إلى المفاوضات وإلى التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا جملة من الأسباب:

- يشكل توقيع اتفاقية سلام مع سوريا الوسيلة الأجدى، ولعلها الوحيدة في الأفق، لإحداث تغيير إستراتيجي في دور سوريا في المنطقة وفي علاقاتها مع إسرائيل ومحيطها الإقليمي. فلم تعد المسألة المركزية بالنسبة لإسرائيل هي إخراج القوة العسكرية السورية من المواجهة مع إسرائيل، كما كان الوضع عليه في المفاوضات السابقة. بل باتت المسألة المركزية اليوم تتمثل في مدى تأثير توقيع اتفاقية سلام مع سوريا على قوة المحور الإيراني، وسعي إيران الدؤوب للحصول على السلاح النووي. وي طرح هؤلاء أنه من الخطأ التعامل مع التحالف بين سوريا وإيران بصورة جامدة، وكأن هذا التحالف ثابت ودائم وغير قابل للتفكيك. صحيح أن سوريا تعتبر في الوضع الراهن حليفة لإيران ولحزب الله، ولكن عند التوصل إلى اتفاقية سلام تحت رعاية إدارة الولايات المتحدة أميركية وما يرافقها من مفاوضات واتفاق بين سوريا والإدارة الأميركية حول دور سوريا في المنطقة، فإن علاقة سوريا مع إيران ستضعف بطبيعة الحال، بل ستصبح هذه العلاقة عاملاً معرقلاً أمام حصول سوريا على المكاسب الناجمة من توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل وتقاربها مع الولايات المتحدة. [22]
- هناك مصالح حقيقية لسوريا في التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل، كاستعادة الجولان وإزالة الخطر الإسرائيلي عنها إضافة إلى أنه من الصعب أن تتمكن سوريا من تطوير ذاتها بدون تحسين علاقاتها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأميركية. ويضيف هؤلاء أن سوريا تدرك أن مجرد تفعيل المسار السوري الإسرائيلي والدخول في المفاوضات بدون التوصل إلى اتفاقية سلام، غير كاف لتحسين علاقات سوريا مع الغرب.
- رغم انسحاب سوريا من لبنان لا زالت دمشق تتمتع بنفوذ كبير في لبنان عبر حلفائها وخاصة حزب الله. وتمتلك سوريا القدرة على التأثير على حزب الله بحكم موقعها الجغرافي،

- لا اعتماد حزب الله عليها في الحصول على السلاح، سواء أكان ذلك سلاحاً سورياً أو إيرانياً. ويستخلص أصحاب وجهة النظر هذه أن اتفاقية سلام مع سوريا وترتيب دورها الإقليمي في المنطقة مع الولايات المتحدة الأميركية، سيقود إما إلى التوصل إلى اتفاقية سلام مع لبنان أو إلى التوصل إلى تفاهم مع سوريا حول الوضع في لبنان. [22]
- تفتح اتفاقية سلام مع سوريا مرحلة جديدة في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. فهي من ناحية، ستنهي جانبا هاما من الصراع العربي-الإسرائيلي، وهو صراع بين الدول (دولة إسرائيل والدول العربية)، وتقود من ناحية ثانية إلى ترقية علاقات إسرائيل مع العديد من الدول العربية، قد تصل إلى إقامة علاقات دبلوماسية جديدة كاملة مع العديد منها.
 - سيعكس توقيع اتفاقية سلام مع سوريا نفسه على دور هذه الأخيرة في القضية الفلسطينية. فمن المتوقع، كما يقول أصحاب وجهة النظر هذه، أن تخرج سوريا من محور المقاومة أو الممانعة، الأمر الذي سيؤثر على تغيير علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية. فمن ناحية، سيحدث تقارب مع قيادة السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت نفسه من المتوقع، من ناحية أخرى، أن تكف سوريا عن دعمها لفصائل المقاومة الفلسطينية أو تقلل منه، خاصة دعمها لحماس والجهاد الإسلامي. كما ستحفز اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل الفلسطينيين على تسريع الخطى للتوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل لئلا يتركوا وحدهم.

٣. الوضع الداخلي في إسرائيل:

يشكك الكثيرون في قدرة الحكومة الإسرائيلية الحالية، أو أي حكومة إسرائيلية قادمة في تنفيذ اتفاقية سلام مع سوريا، في ضوء وجود أغلبية كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي معارضة للانسحاب من الجولان، وفي ضوء التشريع الجاري في الكنيست الذي يشترط الانسحاب الإسرائيلي من الجولان بالحصول على أغلبية ثمانين عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضو، أو الحصول على أغلبية في استفتاء عام. رغم أنه لم يجر في إسرائيل أي استفتاء عام، ورغم وجود أغلبية كبيرة في الرأي العام الإسرائيلي ضد الانسحاب من الجولان، فإنه في حالة ما إذا وقعت الحكومة الإسرائيلية في المستقبل على اتفاقية سلام مع سوريا وبدعم ورعاية أميركية، لن تجد الحكومة الإسرائيلية صعوبة كبيرة في الحصول على أغلبية في الاستفتاء العام. فالنخب في إسرائيل، وخاصة قيادات المؤسسة العسكرية والأمنية، هي التي تساهم مساهمة كبيرة في تشكيل الرأي العام وليس العكس. علاوة على ذلك، يشكل العرب في إسرائيل ١٤% من مجموع ذوي الحق في المشاركة في الاستفتاء العام، ومن المتوقع إن تكون مشاركتهم مرتفعة في الاستفتاء وداعمة لاتفاقية سلام مع سوريا، التي تضمن انسحاب إسرائيل من الجولان.

في مدريد عام ١٩٩١ كان الرد الإسرائيلي الداخلي على المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عملياً وعلى أرض الواقع، إذ أعلن ثلاثة من وزراء حكومة شامير يتقدمهم وزير الإسكان شارون عن تدشين مستوطنة جديدة في الجولان للمهاجرين السوفيات الوافدين إليها وأطلق عليها مستوطنة "كيلا". [23]

وعند تحضير باراك للقاء بفاروق الشرع، قال باراك "في السنوات الأربع الماضية عندما كنت وزيراً للخارجية أرسلت شخصاً واحداً إلى فاروق الشرع، ولكننا لم نستطع التكلم معه، إذ كان من المستحيل إدارة حوار ولكننا اليوم قادرون على إدارة الحوار"، إلا أن المحللين السياسيين في إسرائيل كانوا يرون الأشياء بطريقة مختلفة حتى قبل وضع الجدول الزمني للقاء بالشرع. فباراك كان قد وبخ لموافقته على لقاء الشرع الذي اعتبر مجرد وزير خارجية. حيث توقع المثقفون الإسرائيليون أن كل كلمة يتكلمها باراك ستسجل عند السوريين على أنها وعود، وكل كلمة يتفوه بها الشرع ستكون تحت رحمة حكم الأسد النهائي.

وعلى الرغم من جهود بارك في تصوير الجهود السورية للسلام بالإيجابية، وبغياب التحضير المسبق للسلام وخاصة ضمن المستوطنين اليهود في الجولان، انفجرت المعارضة الداخلية بقوة ضد التنازلات. [24]

حيث اكتشف باراك أن الانسحاب الكامل من هضبة الجولان سيكون مكلفاً سياسياً أكثر مما اعتقد في البداية، حيث سمى رئيس حزب الليكود أرييل شارون رغبة باراك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان "بالاستسلام المطلق". وعندما انتشرت الشائعات بأن باراك يرغب بالأخذ بوديعة رابين انتقد شارون باراك زاعماً أن ذلك سيشكل تنازلاً خطيراً ويعتبر انتصاراً كبيراً لسوريا. [25]

لم يكن باراك قادراً على كسب العطف من العناصر الفعالة في حكومته الائتلافية، خاصة بعد أن شارك وزير داخلية ناتان شارانسكي بسلسلة من الاجتماعات بقصد إثارة المستوطنين بما فيها مظاهرات هائلة أمام الكنيست والتهديد بالانسحاب من حكومة باراك. [25]

كما هدد اسحاق ليفني وزير الإسكان في حكومة باراك ورئيس الحزب الوطني الذي يمثل حركة المتوطنين العامة بالانسحاب من حكومة باراك حيث أعلن لمؤيديه "لا يمكننا أن نكون شركاء تحت أي ظرف من الظروف لاجتثاث المجتمعات أو أي انسحاب من الجولان". [26]

وكانت أكثر المخاطر التي تهدد حكومة باراك هي المعارضة المتوقعة من قبل شاس حزب اليهود الشرقيين والذي يتوقع أن يستخدم قوته في الكتلة الانتخابية كمعارض للسلام مع سوريا على أساس الاستشارة الروحية للحاخام اليهودي. [26]

كان باراك قد تأثر بالضغط السياسية التي مورست عليه من قبل الجناح اليميني، حيث تم إخباره بأن استفتاء أظهر بأن ١٣% فقط من الإسرائيليين يوافقون على الانسحاب الكامل من الجولان. [27]

حيث أنه وقبل شيبيردز تاون عام ١٩٩٨ كان باراك مليئاً بالثقة بقدرته على إقناع شعبه بمشاطرته رؤيته للسلام، ثم بدا أن هذه الثقة اهتزت عندما بدأت تتضح حقيقة ما الذي سينتج عن اتفاق الأسد، ومثل ننتياهو قبله كان باراك يشعر بضغط داخلية عليه، فأولاً كان قد كبر في إسرائيل جيل يعتقد أن مرتفعات الجولان ضرورية للدفاع عن إسرائيل، وثانياً كان هناك عام ١٩٩٩ حوالي سبعة عشر ألف مستوطن إسرائيلي في الجولان سيعترضون على جهود إزاحتهم ربما باستخدام العنف.

وثالثاً كان هناك أكثر من مليون مهاجر جديد إلى إسرائيل من الاتحاد السوفياتي السابق ومن أماكن أخرى لم يكونوا بالضرورة مطلعين على التاريخ الكامل، فلم يروا سبباً يوجب إسرائيل التخلي عن أي أرض.

ورابعاً لم يتردد ساسة المعارضة الإسرائيليون في تحدي خطط رئيس الوزراء باراك، حيث اتهمه شارون بأنه استسلم استسلاماً كلياً لمجرد أنه ذهب إلى شيبيردز تاون. [28]

لا يفنقر القادة الإسرائيليون إلى الشرعية، لكنهم أيضاً وجدوا أنه من الأسهل عدم مصارحة الجماهير بشأن ما يتطلبه عقد اتفاقات مع شركائهم العرب المفترضين. ويُحسب لباراك أنه جهد أكثر من سابقه لتكليف الرأي العم، لكن على غرارهم فإن الخوف من خسارة التأييد الضروري والتخلي عن أوراقه في المفاوضات والتنازل الذي لا يثمر عن خطوات لا يمكن التراجع عنها في المقابل، دفعه إلى الإحجام. [29]

ولكن طروحات باراك للسلام لا تشكل الحد الأدنى مما يتعين على إسرائيل الالتزام به وفقاً لقواعد القانون الدولي، وبالرغم من ذلك فقد عجز باراك عن تسويقها لدى الناخب الإسرائيلي.

٤. دور الوسيط في المفاوضات:

على الوسيط في أي مفاوضات أن يبرهن عن إمامه إماماً وافياً بالتاريخ الكامن وراء قضايا الخلاف، فالتاريخ ينوء بثقله على القادة العرب والإسرائيليين ومن الطبيعي أن يكون لدى القادة في الشرق الأوسط إماماً شاملاً بتاريخهم، وأن يفتقر الوسطاء الأميركيون إليه. [30]

فقد كان الموقف الأميركي غير الصريح إعلامياً جزء رئيسي في استراتيجية السياسة الأميركية خلال مسيرة العملية السلمية وكان يدعى "الغموض البناء". [31]

فإذا تطرقنا إلى رسالة التطمينات التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل في مؤتمر مدريد للسلام لوجدنا أن الولايات المتحدة أقرت لإسرائيل بأن هناك تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما نصت على أن الولايات المتحدة ستؤيد موقفاً يقضي بأن تسوية شاملة مع سوريا في سياق اتفاق سلام يجب أن تضمن أمن إسرائيل وأنها ستعطي وزناً كبيراً لموقف إسرائيل القائل إن أي تسوية سلمية مع سورية يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان. [32]

ففي عام ١٩٩٢ حصلت الإدارة الأميركية على معلومات عن وصول شحنة من صواريخ سكود-سي إلى سورية من كوريا الشمالية الأمر الذي دفع واشنطن الطلب من دمشق إلغاء الصفقة، ولم يستبعد الرئيس الأميركي بوش في ما بعد القيام بعمل ضد هاتين السفينتين الكوربيتين اللتين تحملان الصواريخ إلى سورية وإيران، الأمر الذي دفع سورية إلى تصعيد لهجتها تجاه واشنطن حيث وصف الأسد النظام العالمي الجديد بأنه شريعة الغاب فردت واشنطن بحرمان سورية من نظام التفضيلات العامة الذي كانت تتمتع على أساسه بمزايا تجارية مع الولايات المتحدة.

ولكنه كان في الحقيقة رد سياسي أميركي داخلي على انتقادات وجهها الكونغرس لإدارة الرئيس بوش على السياسة الجديدة التي تنتهجها الولايات المتحدة في مغازلة سورية على حساب الصديق التقليدي لأمريكا وهو إسرائيل. [33]

كما فوجئت سورية بالنتائج التي أسفرت عنها زيارة اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى واشنطن في ١٧ آب من عام ١٩٩٢ وبخاصة أن الولايات المتحدة منحت إسرائيل ضمانات القروض التي كانت عالقة فترة طويلة من دون الحصول على تعهد بوقف تام للاستيطان، الأمر الذي دفع دمشق إلى تصعيد لهجتها تجاه الولايات المتحدة متهمَةً إياها بعدم الأهلية لممارسة دور الوسيط النزيه. [34]

فلقد بدأ ضغط اللوبي الإسرائيلي يؤثر على مجموعات في الكونغرس الأميركي مثل منظمة الصقور الصهيونية - الأميركية، مسمماً صفارة الإنذار على أن الانسحاب من الجولان يعني أن إسرائيل ستبقى بقطعة ورقية من الوعود مع ديكتاتور لا يؤتمن. [35]

كما دقت أيضاً مؤسسة الحزب اليميني اليهودي لشؤون الأمن القومي جرس الإنذار فوزعت رسالة استشارية موقعة من قبل أكثر من ٢٠ جنراً أميركياً متقاعداً نصت على أن المفاوضات التي ستسلم الجولان من شأنها تقويض جهود الإقليمية المهمة بالنسبة لأميركا. [36]

وبعد انهيار جنيف عام ٢٠٠٠ بأسابيع قليلة، جاء في جريدة جيروزايم بوست اقتباس عن وزير الخارجية السورية فاروق الشرع: "ما كان قد اقترح في جنيف عن طريق الرئيس كلينتون هو السيطرة الكاملة على النهر والبحيرة. وهذا تراجع عما اتفق عليه في شيبيردستاون وتراجع عن وديعة رابين، الرئيس كلينتون لديه وديعة رابين فيما يخص هذه القضية وباراك يعلم بوجود هذه الوديعة، ولدينا رسالة أميركية موقعة من الرئيس كلينتون بما يخص هذه الوديعة، لماذا علينا أن نتركها، ولماذا علينا أن نوافق على شيء آخر؟ موقفنا واضح فيما يخص ذلك". [37]

فلقد بدأ السوريون يفقدون الأمل بعد أن كانوا ضحية وساطة كلينتون المخادعة، حيث دعا الأسد إلى وساطة الاتحاد الأوروبي بعد أن أشار إلى أنه لم يعد يثق بوساطة الولايات المتحدة. [38]

لذلك فقد لجأ السوريون إلى وساطة تركيا من أجل إعادة إحياء مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية المجمدة ونقلها من مرحلة حوار غير مباشر إلى مرحلة الحوار المباشر، فقد كانت الوساطة التركية واثقة من نضج الموقف السوري لتلقف إشارات الانفتاح الغربي على دمشق تمهيداً لتسوية محتملة مع إسرائيل، فدمشق في تقديرات الوسيط التركي أبدت استجابة للتحرك الدبلوماسي الغربي وهو ما فيه الكفاية من وجهة نظره لإثبات حسن النية للخوض في مفاوضات سلام تلمي مطالبها.

ولما كانت سوريا في رأي الأتراك إحدى أعمدة الارتكاز الهامة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومفتاحاً سحرياً لحل كافة الألغاز الإقليمية المعقدة فإن التصريحات اليمينية في إسرائيل لا تشكل بالنسبة لأنقرة نهاية المطاف في قصة المفاوضات، فهناك إدراك في الغرب لضرورة إنعاش كافة مسارات السلام بدءاً بالمسار السوري الإسرائيلي، إدراك عكسه لين لافيت في اللهجة الأميركية تجاه سوريا، وقد تعول تركيا أيضاً على وعي تل أبيب بحجم المصالح المتقاطعة مع أنقرة الأمر الذي قد يدفع باتجاه تغيير في الخطاب الإسرائيلي اليميني فيما يخص الحوار مع السوريين. [39]

تركيا تبذل كل الجهود الممكنة ولكن المشكلة الرئيسية هي عدم وجود شريك، كما تفضل الرئيس بشار الأسد، لذلك القضية هي أن تركيا أوضحت بشكل واضح على لسان الرئيس غل تمسكها بالمبادئ التي قامت عليها عملية السلام ورداً على بعض المنطق الذي طرحه نتنياهو في إسرائيل حول مفهوم السلام مقابل السلام أكد الرئيس غل موقفه من أن أساس عملية السلام هو قضية الأرض مقابل السلام من جهة وناشد عملياً الحكومة الإسرائيلية بتركيبتها اليمينية أن تغير مواقفها، لذلك تركيا متمسكة بمفهوم واضح مبدئي في عملية السلام و هذا هو السبب الذي جعل سوريا تعتبر أن تركيا هي موضع ثقة كبيرة في هذه العملية.

الحقيقة قوة الموقف التركي تتبع قبل كل شيء من الطريقة التي تبني فيها تركيا نفوذها، هذه السياسة التي تتبنى أكبر قدر من الدبلوماسية وأكبر قدر من استعمال الأساليب السياسية في بناء نفوذها تجاه العالم الإسلامي وتجاه العالم العربي وتجاه الصراعات القائمة في المنطقة والسعي إلى تهدئتها هذا هو مصدر الدور الرئيسي الذي تقوم به تركيا، ولا شك أن تركيا الآن تتمتع بثقة هامة من قبل سوريا وهي أيضا ينبغي ألا ننسى بأن الرئيس باراك أوباما حين زار تركيا أيضاً عملياً مؤشراً بذلك بقوة إلى أن تركيا تشكل أحد الامتدادات أو أحد الجهات التي سوف تحاول أن تتسق معها الولايات المتحدة تصوراتها فيما يتعلق بمستقبل المنطقة على محاور مختلفة ولا شك أن الموضوع أيضاً يتضمن حواراً أميركياً تركيا فيما يتعلق بمستقبل عملية السلام في المنطقة، إذاً تركيا لها موقع فريد، هذا الموقع الفريد في أنها من جهة هي موضع ثقة سورية جدية وهامة، من جهة أخرى لها علاقات تاريخية قوية جداً مع الولايات المتحدة ولها علاقاتها أيضاً مع إسرائيل إذاً هي في موقع يصعب إيجاده عند أي من الدول في المنطقة. [40]

٧. النتائج والمقترحات:

إن مما يؤسف له أن تاريخ صنع السلام بين إسرائيل وسوريا يوحي بأن الفرص خاطفة وهشة ومن السهل أن تضيع، ذلك بسبب عدم مصداقية إسرائيل التي كانت دائماً تختلق العقبات للتهرب من هذا السلام.

فلولا تذرع إسرائيل بتفجيرات حماس الأربعة في إسرائيل في تسعة أيام عام ١٩٩٦ لحدث اتفاق في سنة الانتخابات، ولولا خوف باراك وعدم قدرته على إقناع الداخل الإسرائيلي بالسلام لكان عقد اتفاق في كانون الثاني عام ٢٠٠٠. [41]

وبعد تجدد الآمال بإحياء المفاوضات بين الطرفين مؤخراً برعاية ووساطة تركية ما تزال نفس العقدة باقية، إذ لم يصرح أي مسؤول إسرائيلي حتى الآن بأن إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ رغم إقرار رئيس وزراء إسرائيل بأن الجانبين يعرفان ثمن السلام وأن عليهما تقديم "تنازلات مؤلمة"، بينما أعلن الجانب السوري أنه حصل على تعهد إسرائيلي للانسحاب الكامل من الجولان عبر الوسيط التركي.

كما أن هناك مشاكل عديدة تواجه هذه المساعي التركية ومنها مدى جدية إسرائيل في التوصل إلى اتفاقية سلام مع سورية، كما أنها تواجه استحقاقات عديدة على المسار الفلسطيني لم تنفذ شيئاً منها.

ومن مجمل الأحداث الدائرة على الساحتين الإقليمية والدولية، ربما لا تسفر الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل عن شيء، على الأقل في المدى المنظور، فالأتراك يريدون لعب دور كبير في أي قضية مرتبطة بالدول المجاورة لهم، لعل ذلك يسرع في انضمامهم إلى عضوية المجموعة الدولية، والساحة التركية تشهد صراعاً بين المجموعة العلمانية والحكومة الإسلامية التي يتزعمها (أردوغان)، أضف إلى ذلك بروز نفوذ وقوة حزب العمال الكردي التركي.

ومع ذلك فإنها ربما تستمر لفترة بصورتها الحالية، حتى بعد اختفاء (أولمرت) من المسرح السياسي، باعتبار أن المفاوضات مع دمشق وإن لم تتجح إلا أنها تعطي إسرائيل دعماً دولياً في حال ما إذا اضطرت إلى التصادم مع إيران، أو مع حزب الله، فضلاً عن أنها تحوّل الأنظار عن التجاوزات الإسرائيلية في ما يتعلق بالاتفاقات مع الفلسطينيين والقوانين الإنسانية الدولية، أما الموقف الأمريكي فمازال فاتراً تجاه المفاوضات السورية الإسرائيلية، فهو لم يعارضها، ولم

ببإمكانها، ذلك بدليل دعوة الرئيس السوري إلى ضرورة وجود رعاية دولية خاصة من واشنطن لهذه المفاوضات، حيث أن أي معاهدة سلام بين إسرائيل وسورية بحاجة إلى ضمانات وإشراف دولي وهذا يتطلب انخراطاً أمريكياً مباشراً في هذه المعاهدة ولكنه ظل غائباً حتى الآن.

حيث يتعين على الإدارة الأمريكية أن تشكل رؤية الولايات المتحدة بشأن التوصل إلى تسوية نهائية للسلام، ومن ثم ينبغي لها أن تضع إستراتيجية لمحاولة تحقيق رؤيتها للسلام. هذه الإستراتيجية يجب أن تكون دبلوماسية متعددة الأبعاد وغير منحازة وأن تأخذ بعين الاعتبار الوسيط التركي كونه مصدر ثقة للطرف السوري، بالإضافة إلى الاهتمام بنتائج المفاوضات السابقة والتي ستكون نقطة انطلاق للمفاوضات والقنوات القادمة حول الاتفاقات الممكنة وهذا من شأنه أن يشكل الإطار التفاوضي لإطلاق المفاوضات من حيث توقفت.

علماً أن استئناف مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية يتطلب أيضاً تحرر الحكومة الإسرائيلية من خضوعها إلى رغبات الأحزاب اليمينية، والابتعاد عن استخدامها لكل المناورات السياسية كأداة للتضليل الإستراتيجي كما ظهر في العدوان على غزة، حيث يتوجب على إسرائيل إظهار رغبة حقيقية في الوصول إلى عقد اتفاق للسلام مع سوريا بعد أن ظهرت شكوك كبيرة حول مدى جدية إسرائيل في التوجه نحو عملية سلمية جدية.

كما يتعين على المفاوضات القادمة أن تعطي الأولوية للشواغل الأمنية والتدابير التي تلبي احتياجات كلا الجانبين كمسألة الحدود والمياه، وينبغي على جميع الأطراف - بما فيها المجتمع الدولي - أن تنظر إلى مجموعة من الآليات المتاحة لمساعدة هذه العملية، بما في ذلك تدعيم قوات حفظ سلام دولية أو متعددة الأطراف ومراقبين دوليين.

٨. المراجع

- [١] موقع بي بي سي الإخباري <http://news.bbc.co.uk>، "ملخص عن تاريخ مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية"، ٢٠٠٨.
- [٢] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ٨٥-٨٦.
- [٣] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ٨٦.
- [٤] مادلين أولبرايت، "السيدة الوزيرة مادلين أولبرايت - سيرة ذاتية"، ٢٠٠٤، صفحة ٦٧٠.
- [٥] مادلين أولبرايت، "السيدة الوزيرة مادلين أولبرايت - سيرة ذاتية"، ٢٠٠٤، صفحة ٦٧٠-٦٧١.
- [٦] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ٨٧.
- [٧] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ١١٢.
- [٨] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ١١٣.
- [٩] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة ٥٦٨.
- [١٠] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ٨٤.
- [١١] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ٨٤-٨٥.
- [١٢] صحيفة الأهرام، "إسرائيل تشترط ابتعاد سوريا عن إيران لتوقيع اتفاق سلام"، العدد (٤٤٣٦٣)، ٢٠٠٨.
- [١٣] دينيس روس، "السلام المفقود - خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، ٢٠٠٥، صفحة ٣٠٩.
- [١٤] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة ٢٦٨.
- [١٥] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة ٢٧٣.
- [١٦] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة ٣٠٠.
- [١٧] دينيس روس، "السلام المفقود - خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، ٢٠٠٥، صفحة ٦٤٥.
- [١٨] دينيس روس، "السلام المفقود - خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، ٢٠٠٥، صفحة ٧٣٥.
- [١٩] دينيس روس، "السلام المفقود - خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، ٢٠٠٥، صفحة ٦٤٥.
- [٢٠] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة ٣٠٣.
- [٢١] مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٨.

- [٢٢] مجلة كلية الملك خالد العسكرية، ٢٠٠٨.
- [٢٣] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة ٢٩٧.
- [٢٤] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ٩٠-٩١.
- [٢٥] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ٩١.
- [٢٦] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ٩٢.
- [٢٧] اندرلاين، "الأحلام المحطمة"، صفحة ١٢٨.
- [٢٨] مادلين أولبرايت، "السيدة الوزيرة مادلين أولبرايت - سيرة ذاتية"، ٢٠٠٤، صفحة ٦٧١-٦٧٢.
- [٢٩] دينيس روس، "السلام المفقود - خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، ٢٠٠٥، صفحة ٧٣٧.
- [٣٠] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة 289.
- [٣١] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة 270.
- [٣٢] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة 275.
- [٣٣] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة 306-307.
- [٣٤] الدكتور رضوان زيادة، "السلام الداني"، ٢٠٠٥، صفحة ٣١٥.
- [٣٥] تحذيرات مخابرات الجيش الإسرائيلي، ٢٠٠٠، www.zoa.org.
- [٣٦] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة 114.
- [٣٧] دوغلاس دافيس، بشار الأسد على خط نجاح والده، جيروزاليم بوست، ٣ نيسان ٢٠٠٠.
- [٣٨] كلايتون سويشر، "حقيقة كامب ديفيد"، ٢٠٠٦، صفحة ١٢٤.
- [٣٩] موقع: www.amin.org.com، "احتمالات تحريك المفاوضات السورية الإسرائيلية".
- [٤٠] مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٨.
- [٤١] دينيس روس، "السلام المفقود - خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، ٢٠٠٥، صفحة ٧٣٧.